

قوى ثورة يناير في عشر سنوات: الفرص المهدرة والخبرات المستفادة

تحليلات

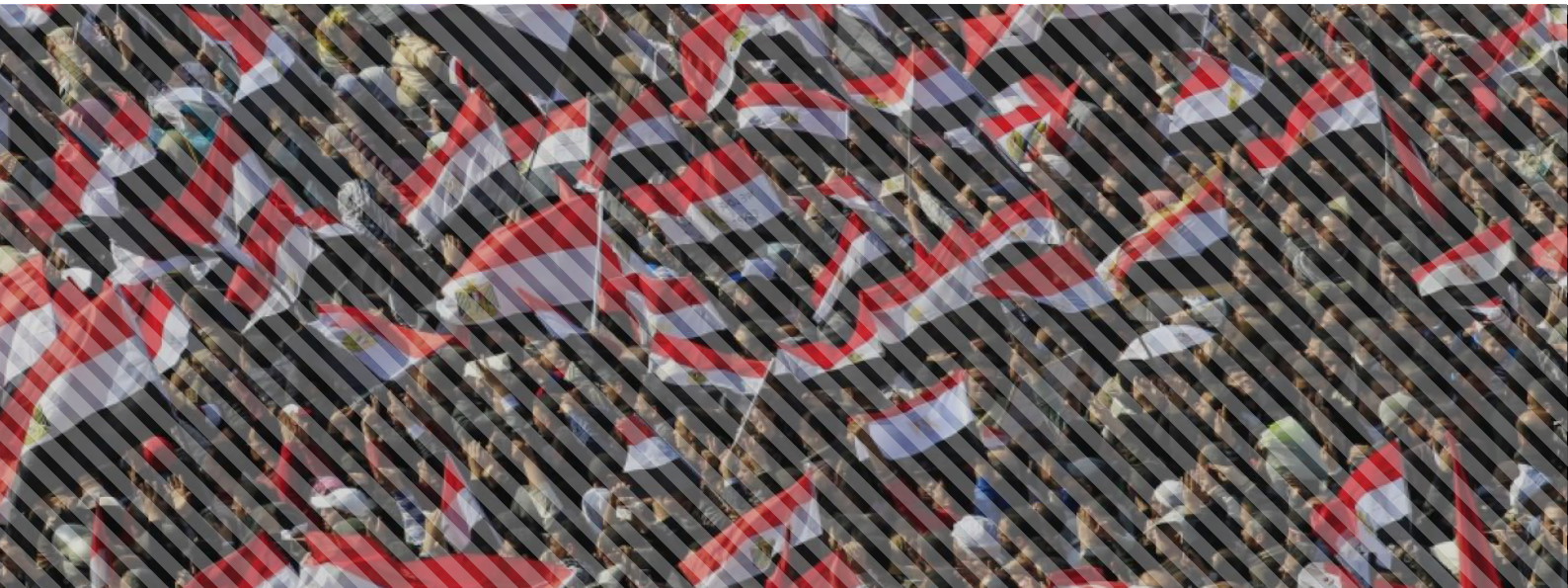


محمد عفان

٢٥ يناير ٢٠٢١

الشرف
للأبحاث الاستراتيجية

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH



المحتوى

٤	ملخص
٤	مقدمة
٥	إخفاقات القوى الديمقراطية المصرية خلال المرحلة الانتقالية
٨	دخول القوى الديمقراطية المصرية في فترة التيه
١٤	خاتمة
١٦	المراجع
١٩	عن المؤلف
١٩	عن الشروق للأبحاث الاستراتيجية



ملخص:* خلال عشر سنوات، أهدرت القوى المعبرة عن ثورة يناير العديد من الفرص لإقامة نظام ديمقراطي في مصر، سواء أثناء المرحلة الانتقالية، وذلك بسبب اختلافاتها حول إدارة المرحلة الانتقالية، وصراعاتها الأيديولوجية أثناء صياغة الدستور، أو تواطؤها مع مؤسسات الدولة العميقة، أو بعد الانقلاب، نتيجة الانقسام بينها حول موقفها من نظام يوليو ٢٠١٣، والاستراتيجية الواجب اتباعها للحفاظ على مكتسبات الثورة: لعبة النظام أم لعبة الانتخابات.

مقدمة

حين اندلعت ثورة يناير منذ عشر سنوات، كانت الثورة حدثا مفاجئا مباغتًا، ليس فقط لنظام مبارك السلطوي وأجهزته الأمنية، بل كذلك للقوى السياسية المعارضة، إذ كانت ثورة يناير حراكا شعبيا بامتياز، تراجع فيه دور الأحزاب والتنظيمات السياسية لصالح الحشود الهائلة غير المنظمة والتي وصفها آصف بيات كـ«لاحركة اجتماعية»، معرفا إياها أنها فعل جماعي لفواعل غير جماعية ينقصها الأيديولوجيا الموحدة، والتنظيم الموحد، والقيادة الموحدة، لكنها تتحد خلف هدف مشترك، وهو التغيير الاجتماعي.^١

أما القوى السياسية المنظمة التي رحبت بالدعوة إلى ثورة يناير وشاركت فيها فيمكن تقسيمها إلى مجموعتين: القوى الحزبية وشبه الحزبية، والحركات الثورية الشبابية. تشمل المجموعة الأولى عددا من الأحزاب والتنظيمات التي كانت في أغلبها محظورة أو مجمدة أو تحت التأسيس مثل: جماعة الإخوان المسلمين وحركة كفاية وحزب الكرامة والاشتراكيين الثوريين وحزب الغد وحزب الوسط وحزب العمل والحزب الشيوعي المصري، بينما وقفت أغلب الأحزاب السياسية الرسمية ضد هذه الدعوة باستثناء حزب الجبهة الديمقراطية، وإن قام بعضها بتغيير موقفه لاحقا خلال الثمانية عشر يوما وأصدر بيانات داعمة لبعض مطالب الثوار مثل حزب الوفد وحزب التجمع.^٢ أما المجموعة الثانية، فتمثلت في الحركات الشبابية، وأبرزها حركة شباب ٦ إبريل، وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، وشباب الحملة الشعبية لدعم البرادعي، والتي شاركت مع شباب الإخوان المسلمين وشباب حزب الجبهة الديمقراطية والاشتراكيين الثوريين في تأسيس ائتلاف شباب الثورة في الأيام الأولى من اعتصام التحرير.^٣

هذه الأحزاب والحركات السياسية التي صارت بعد نجاح الثورة في تنحية مبارك تسمى ضمنا قوى الثورة، أضيف إليها خلال المرحلة الانتقالية عددٌ من الأحزاب والحركات والحملات الرئاسية، نتج بعضها عن الانشقاق من الكيانات السابقة بينما حاول البعض الآخر أن يستقطب آلاف الوافدين الجدد إلى الساحة السياسية من الناشطين الذين ألهمتهم الثورة. من أهم هذه الأحزاب الجديدة كان حزب المصريين الأحرار، والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وحزب الدستور، ومن الأحزاب الإسلامية حزب الحرية والعدالة وحزب البناء والتنمية.^٤ أما عن الحملات الرئاسية، فقد مثل تيار الثورة فيها عدة مرشحين، كان أهمهم وفق نتائج الجولة الأولى من الانتخابات محمد مرسي، وحمدين صباحي، وعبد المنعم أبو الفتوح، وقد استمرت بعض هذه الحملات الرئاسية كأحزاب سياسية مثل حزب مصر القوية الذي أسسه أبو الفتوح، أو حركات مثل التيار الشعبي الذي أسسه حمدين صباحي.

بشيء من التعميم، يمكن اعتبار هذا الخليط من الأحزاب والحركات السياسية هي القوى الديمقراطية المصرية، أو قوى ثورة يناير، والتي لم تنجح في تأسيس تنسيقية أو منصة جامعة للتعبير عنها، ليظل

*- هذه الورقة تم تقديمها في «مؤتمر ١٠ سنوات على ثورة يناير: تحديات وآفاق» والذي نظمه المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية والتنمية، ومركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام)، والمركز المصري - الأمريكي للحوار في ٢٣ - ٢٤ يناير ٢٠٢٠.

مصطلح «قوى الثورة» مصطلحا فضفاضاً، مما يصعب مهمة هذه الورقة والتي تهدف إلى دراسة سلوك هذه القوى السياسي في السنوات العشر المنصرمة للإجابة على سؤال أساسي: كيف تعاطت هذه القوى مع الفرص السياسية التي أتاحت لها لدعم التحول الديمقراطي في مصر؟ ولماذا أخفقت في اغتنام هذه الفرص؟! وللإجابة على هذا السؤال، سوف تعتمد هذه الورقة على الأدبيات المتعلقة بالتحول الديمقراطي والسياسة المتنازعة Contentious Politics.

إخفاقات القوى الديمقراطية المصرية خلال المرحلة الانتقالية

(يناير ٢٠١١ – يوليو ٢٠١٣)

كانت ثورة يناير فرصة تاريخية لإحداث تغيير حقيقي في بنية السلطة وقواعد اللعبة السياسية، ولإعادة تعريف علاقة الدولة بالمجتمع في مصر. إذ أدى الحراك الشعبي الواسع واصطفاف التيارات السياسية على مدى الطيف الأيديولوجي خلف مطلب إسقاط النظام إلى تغيير موازين القوى، ولم يعد أمام النظام المصري (ممثلاً في مؤسساته الحارسة وأهمها القوات المسلحة والأجهزة الأمنية) إلا أن يستجيب إلى هذه الضغوط بأن يجبر الرئيس على التنحي، وأن يقدمه هو ورموز حكمه للمحاكمة، وأن يحل البرلمان والمجالس المحلية والحزب الحاكم، والأهم من ذلك، إبداء قبولها بنظام أكثر تعددية، وإن كان ذلك لا يعني بطبيعة الحال أن هذه المؤسسات كانت تنوي التخلي عن هيمنتها على النظام السياسي بشكل تام.

هذه الفرصة ما لبثت أن أفلتت، بعد أن تمكنت الدولة العميقة خلال عامين ونصف فقط من احتواء الثورة ومطالبها، ثم الانقلاب عليها لتعود بسلطوية أكثر توحشا وتغولا على المجتمع ومؤسساته وأحزابه وطبقته السياسية. فكيف أسهم سلوك قوى الثورة المصرية في إفلات هذه الفرصة؟

أولاً: عدم تمثيل القوى الديمقراطية في إدارة المرحلة الانتقالية

وفق أدبيات التحول الديمقراطي، فإن إدارة المرحلة الانتقالية تتوقف على كيفية حدوث الاختراق في بنية النظام السلطوي، فإذا حدث هذا الاختراق بسبب انتفاضة شعبية يقودها المجتمع المدني، فعادة ما تتم إدارة المرحلة الانتقالية من قبل حكومة مدنية تعبر عن قوى الثورة، في حين أنه إذا بدأ الانتقال من داخل النظام عن طريق انقلاب يقوده إحدى مراكز النظام، فإن النظام القديم – أو إحدى أجنحته – يتمكن من الاحتفاظ بما يكفي من الشرعية السياسية والسلطة القهرية ليقود المرحلة الانتقالية، وبالتالي يتوقف مصير عملية الانتقال الديمقراطي على ما إذا كان هذا الجناح داعماً بالفعل للديمقراطية أم مراوفاً^٦.

في الحالة المصرية، كانت عملية الانتقال بلا شك نتيجة انتفاضة شعبية، وبالتالي كان من المتوقع أن تقود القوى السياسية الممثلة للثورة إدارة العملية الانتقالية، أو أن تكون شريكة في هذه الإدارة على الأقل، مثل الحالة التونسية – على سبيل المثال – والتي فرضت قوى الثورة وجودها مبكراً في بيئة السلطة عبر الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، والتي اعتبرت نفسها أنها ممثلة للشرعية الثورية، وأن مهامها تتجاوز مجرد الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي، فتصرفت كأنها برلمان مؤقت^٧. لكن هذا لم يحدث في الحالة المصرية، فالكينانات التي تكونت مع بدء المرحلة الانتقالية مثل ائتلاف شباب الثورة أو مجلس أمناء الثورة لم تحظ أيّ منها بالقبول أو التفويض الشعبي الكافي، مما مكّن المجلس العسكري أن يقود المرحلة الانتقالية بشكل شبه منفرد، وكان دور القوى الممثلة للثورة في هذه المرحلة استشارياً على أحسن تقدير.

وغني عن القول إن المجلس العسكري في إدارته للمرحلة الانتقالية كان مراوفاً، إذ أنه كان حريصاً على ألا يسلم السلطة بشكل كامل للجهات المنتخبة، فعندما تم انتخاب مجلس الشعب، تخلى المجلس العسكري عن السلطة التشريعية في يناير ٢٠١٢، لكنه ظل يحتفظ بالصلاحيات الرئاسية. ومع ذلك، فقد عاد لاستعادتها مرة أخرى في يونيو ٢٠١٢، بعد أن تواطأ على حل المجلس مع المحكمة الدستورية العليا، وذلك قبل أيام قليلة من تسليم السلطة التنفيذية إلى الرئيس المنتخب حديثاً. وبعد انتخاب الرئيس، أصر العسكريون على دسترة استقلاليتهم كمؤسسة، وتحسينها من الرقابة المدنية، علاوة على هيمنتهم على مجلس الدفاع الوطني في دستور ٢٠١٢، وذلك قبل أن يقوموا بانقلابهم في يوليو ٢٠١٣.

ثانياً: الانقسام حول خارطة طريق المرحلة الانتقالية

لم يكف القوى المعبرة عن ثورة يناير ألا تكون مشاركة بشكل فعال في إدارة المرحلة الانتقالية، بل فشلت كذلك في الاتفاق على خارطة طريق المرحلة الانتقالية، وحمل المجلس العسكري على الالتزام به، بل انقسمت هذه القوى بين معسكري «الانتخابات أولاً» أم «الدستور أولاً»، وبدأ الاستقطاب خلال استفتاء مارس ٢٠١١.

معسكر «الدستور أولاً» رأى أنه لا ينبغي إنشاء المؤسسات السياسية قبل صياغة دستور يحدد صلاحياتها، بينما رأى الذين أيدوا خارطة طريق «الانتخابات أولاً» أن هناك حاجة ماسة لشرعية انتخابية جديدة في أقرب وقت ممكن لملاء فراغ السلطة وإضفاء الشرعية على ترتيبات ما بعد الثورة. وعلى الرغم من أن كلتا الحجتين كان لها وجهتها، وأن النقاش بأكمله كان على ما يبدو يدور حول الترتيبات الإجرائية، إلا أن السبب الأساسي كان أيديولوجياً. فقد أيد العلمانيون بشكل عام خطة «الدستور أولاً» حيث كان من المتوقع أن يحقق الإسلاميون نصراً ساحقاً في الانتخابات المقبلة. لذلك، من وجهة نظرهم، سيكونون قادرين على صياغة «دستور إسلامي». أما الإسلاميون، فقد شعروا أن خارطة طريق «الدستور أولاً» كانت مجرد مناورة لتمكين النخبة العلمانية من مصادرة الإرادة الشعبية، ووضع قيود على البرلمان المستقبلي، وفرض «دستورهم العلماني» بشكل قسري.^٦

وعلى الرغم من أن نتائج استفتاء مارس رجحت بقوة خارطة طريق «الانتخابات أولاً»، لكن هذا لم يكن كافياً لتسوية هذا النزاع، وظلت القوى العلمانية تسعى إلى مقاومة ما رآته استقواء انتخابات Electoral Majoritarianism من قبل الإسلاميين عن طريق دفع المجلس العسكري إلى إقرار وثيقة للمبادئ فوق الدستورية تكون ضماناً لعدم هيمنة الإسلاميين على صياغة الدستور. وعلى الرغم من أن فكرة المبادئ فوق الدستورية – وفق خبرات الانتقال الديمقراطي السابقة – يمكن أن تكون حلاً لتقريب الهوة بين الأطراف المتنازعة، إلا أن الإسلاميين رفضوا - أو على الأقل لم يكونوا متعاونين بما فيه الكفاية - مع الجهود الرامية لوضع هذه المبادئ لأنهم اعتبروها محاولة للالتفاف على فوزهم الانتخابي. وقد تعززت المخاوف من إساءة استخدام مفهوم المبادئ فوق الدستورية من خلال محاولات المجلس العسكري استخدام هذه الوثائق لتأمين مصالحه السياسية والاقتصادية.^٧ وقد ظل هذا الانقسام حول خارطة الطريق سبباً لتعثر المسار الانتقالي، وتفخيخه بالأزمات من آن لآخر.

ثالثاً: الاستقطاب الأيديولوجي أثناء كتابة الدستور

إخفاق قوى ثورة يناير في الاتفاق على خارطة طريق المرحلة الانتقالية واكبه خلاف أشد خطراً وأفدح أثراً وهو الاختلافات الأيديولوجية أثناء عملية صياغة الدستور، فقد فشل الطرفان في الاتفاق على

تشكيل اللجنة التأسيسية وعلى مسودة الدستور في جمعيتين تأسيسيتين: الأولى لم تدم طويلاً وتم حلها في أبريل ٢٠١٢ من قبل المحكمة الإدارية العليا، والتي قضت بأن تشكيلها غير دستوري. كذلك فقد واجهت اللجنة الثانية، والتي انتخبت في يونيو ٢٠١٢ نفس الخلافات والانسحابات المتكررة أيضاً. ففي نوفمبر، قرر معظم الأعضاء الذين يمثلون التيارات الليبرالية واليسارية، وممثلو الكنائس الرسمية الثلاث في مصر، وثمانية من بين الأعضاء العشرة في اللجنة الاستشارية الانسحاب نهائياً من اللجنة التأسيسية.^{١٠} ومع ذلك، أصرت اللجنة على مواصلة عملها كالمعتاد، وأخيراً تم تقديم مسودة الدستور لاستفتاء عام في ديسمبر ٢٠١٢ وسط حملات مقاطعة أو للتصويت بلا.^{١١}

وعلى الرغم من أنه كان هناك اتفاق واسع بين كافة القوى السياسية على الاحتفاظ بالمادة الثانية من دستور ١٩٧١ المعلق، والتي تنص على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»، إلا أن بعض ممثلي القوى المدنية دعت إلى التخفيف من لغة هذه المادة بإسقاط كلمة «ال» وجعلها «مصدرًا» رئيسيًا للتشريع فقط. كما طالب آخرون بصياغة أوضح بشأن حقوق المرأة والحريات الدينية.^{١٢}

من جانبهم، اقترح ممثلو التيار الإسلامي – خصوصاً من التيار السلفي – موادًا أكثر إثارة للجدل جعلت الدستور ذا صبغة دينية أكثر وضوحاً. المادة ٤، على سبيل المثال، نصت على استقلالية مشيخة الأزهر كمؤسسة وأعطتها دورًا استشاريًا في تطبيق الشريعة، والمادة ٢١٩ وضعت تعريفاً تقنياً دقيقاً للشريعة الإسلامية، كما نصت المادة الثالثة على حق المسيحيين واليهود في تطبيق شرائعهم في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية وتنظيم شؤونهم الدينية.^{١٣}

هذه الاختلافات لم تثر فقط نزاعاً بين النخبة السياسية في مصر، بل امتدت لتصبح استقطاباً مجتمعياً حاداً، يتجلى في مصادمات الشوارع، والتراشق الإعلامي، وشلل المؤسسات السياسية، وعلى الرغم من تعدد محاولات الوساطة والتفاوض بين الأطراف المتنازعة إلا أنها لم تنجح في احتواء هذا الاستقطاب، والذي وصل بعد إقرار دستور ٢٠١٢ إلى نقطة اللاعودة.

رابعاً: الفشل في التعامل مع تهديد الدولة العميقة للتحويل الديمقراطي

اختلاف القوى المعبرة عن ثورة يناير حول إدارة المرحلة الانتقالية، وانقسامها حول مواد الدستور خصوصاً تلك المتعلقة بقضايا الشريعة والهوية أتاحت الفرصة للمؤسسات الحارسة (أو الدولة العميقة) للانقضاض على مكتسبات ثورة يناير المحدودة في مجال الحريات السياسية، والطعن ليس فقط في الثورة ودوافعها، بتصويرها كمؤامرة على الدولة المصرية تورطت فيها قوى إقليمية ودولية، بل الطعن في الفكرة الديمقراطية ذاتها أو على الأقل في ملاءمة هذه الفكرة للبيئة المصرية.

كان إخفاق قوى ثورة يناير في الالتفات إلى خطورة المؤسسات الحارسة على عملية التحويل الديمقراطي يتمثل في أمرين:

أولاً: تغاضي القوى غير الإسلامية عن التسييس المتزايد للمؤسسات القضائية، وانخراطها في الصراع السياسي، واعتبار أن تسييس الأحكام القضائية أداة مقبولة لمعادلة الثقل السياسي للقوى الإسلامية الناتج عن تفوقها الانتخابي. فقد أصدرت المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الإدارية العليا عدة أحكام قضائية – أقل ما يقال عنها أنها مثيرة للجدل – أدت إلى شلل حقيقي في العملية الانتقالية، مثل أحكام حل اللجنة التأسيسية الأولى في أبريل ٢٠١٢، ومجلس الشعب في يونيو ٢٠١٢، ومجلس الشورى الذي تولى

السلطة التشريعية بعد حل مجلس الشعب في يونيو ٢٠١٣، والجمعية التأسيسية الثانية أيضًا في يونيو ٢٠١٣، على الرغم من أن هذه الأخيرة كانت قد أنهت مهمتها بالفعل قبل ستة أشهر من ذلك الوقت.^{١٤}

علاوة على ذلك، بعد الموافقة على دستور ٢٠١٢، أعاقَت المحكمة الدستورية العليا انتخاب مجلس النواب الجديد الذي كان من المقرر عقده في أبريل ٢٠١٣ من خلال الحكم بعدم دستورية قانون الانتخابات الذي اقترحه مجلس الشورى في فبراير ٢٠١٣. ونتيجة لذلك، في الشهر التالي، ألغت المحكمة الإدارية قرار الرئيس مرسي بإجراء هذه الانتخابات - وهو حكم أكدته المحكمة الإدارية العليا في أبريل ٢٠١٣،^{١٥}

هذا التواطؤ دفعت قوى ثورة يناير ثمنه لاحقًا، ليس فقط لأنها أفقدت الشعب المصري في مجموعته احترامه العملية الانتخابية، والتي رآها غير مجدية وغير مؤثرة، بل حين بدأت الأحكام المسيئة والتلاعب بالقضاء يستخدم في تقييد الحريات السياسية، واستهداف المعارضين، وتبرئة المتورطين في قضايا فساد وقتل المتظاهرين وانتهاكات حقوق الإنسان.

ثانياً: تبارت القوى الإسلامية وغير الإسلامية من قوى ثورة يناير في استمالة القوات المسلحة لصالحها، فمن جهة، كان الإسلاميون حريصون على عدم إثارة حفيظة الجيش فيما يخص استقلالية المؤسسة العسكرية في مواجهة المؤسسات المنتخبة، وهيمنتها على مسائل الأمن القومي، ومصالحها الاقتصادية، واستمر الرئيس محمد مرسي في تعيين اللوآات السابقين في المناصب القيادية بجهاز الدولة البيروقراطي، والحكم المحلي.^{١٦}

أما القوى العلمانية، فقد ظلت تفكر دوماً بأن المؤسسة الوحيدة القادرة على كبح جماح الإسلاميين، واستقوائهم الانتخابي، هو الجيش، لذلك فبعد فشل التوافق حول الدستور، أصرت معظم القوى العلمانية على تنحي الرئيس وتنظيم انتخابات مبكرة، وتكررت الدعوة للتدخل العسكري لإسقاط الرئيس عدة مرات من قبل شخصيات بارزة في المعارضة منذ مارس ٢٠١٣، وبدأت بعض المجموعات في جمع التوقيعات وعمل توكيلات لمطالبة وزير الدفاع بتولي السلطة. بعد الانقلاب، تم الكشف عن أن بعض الأحزاب داخل جبهة الإنقاذ الوطني تعاونت مع المؤسسة العسكرية عدة أشهر في ترتيب الاحتجاجات الشعبية تمهيدا لعزل الرئيس.^{١٧}

ويبدو أن كلا الطرفين قد ارتكب نفس الخطأ، إذ لم يكتشفا أن الجيش ليس مجرد ورقة رابحة يجب على كل لاعب أن يسعى جاهداً للحصول عليها، بل هو لاعب أساس، إن لم يكن اللاعب الأقوى، في الفترة الانتقالية، وكذلك أن استراتيجية الاسترضاء غالباً لا تنجح في إقناع الجيش بقبول التغيير، كما خلص أو دونيل وفيليب شميتز سابقاً، فإن حماية مصالح المؤسسات الحارسة مثل القوات المسلحة «من غير المرجح أن تنتزع من تلك الجهات الفاعلة دعمًا كافيًا للديمقراطية».^{١٨}

دخول القوى الديمقراطية المصرية في فترة التيه

(يوليو ٢٠١٣ – ديسمبر ٢٠٢٠)

بعد انقلاب ٢٠١٣، دخلت قوى ثورة يناير فترة من التيه لم تغادرها بعد، فبداية انقسمت هذه القوى حول شرعية ما هو قائم، بين من رآها انقلاباً على مسار الثورة، وعودة للاستبداد، وبين من رآها ثورة تصحيح، مشابهة لسيناريو يناير حين قاد الحراك الشعبي القوات المسلحة لتقوم بانقلاب «ديمقراطي».

وعلى الرغم من أن الطبيعة القمعية لنظام يوليو ٢٠١٣ ظهرت سريعا بما يبدد الفرضية الثانية، إلا أن استراتيجية قوى ثورة يناير انقسمت قريبا مما أسمته إيفا فجنر: لعبة النظام ولعبة الانتخابات. ففي الحالة الأولى، انصرف الإخوان المسلمون والقوى الداعمة لها لتحدي النظام القائم، ونزع الشرعية عنه، بينما قررت القوى السياسية الأخرى والتي كانت علمانية بالأساس استغلال الهامش المتاح، والاشتراك في الانتخابات للحفاظ على تواجدتها السياسي، وزيادة قدراتها التعبوية، وتأمين موضع في بنية السلطة ولو بشكل محدود.^{١٩} هذا الانقسام بين قوى بالفعل تعاني من تراجع عنيف في شعبيتها وإمكاناتها المؤسسية أعاق كثيرا تأثيرها وقدرتها على الدفاع عن قضية الديمقراطية.

أولا: القوى المناهضة لنظام يوليو ٢٠١٣

تشكل القوى التي رفضت انقلاب الثالث من يوليو ٢٠١٣، ولم تعترف بشرعية النظام الجديد، من جماعة الإخوان المسلمين، وحزبها: حزب الحرية والعدالة، وعدد من الأحزاب الإسلامية الأخرى والتي كونت معا ما عرف بالتحالف الوطني لدعم الشرعية، ومن أهمها: حزب الوسط، وحزب البناء والتنمية، وحزب الوطن، علاوة على بعض السياسيين والناشطين المستقلين.^{٢٠} وفي الخارج، تم الإعلان عن عدة مبادرات وائتلافات لمناهضة الانقلاب أهمها الائتلاف العالمي للمصريين في الخارج والمجلس الثوري المصري.^{٢١}

وعلى الرغم من الفاعلية التي أبدتها هذه الكيانات والمبادرات بعد الانقلاب مباشرة، والمتمثلة في قدرتها على الحشد والتظاهر، سواء في الداخل أو أمام السفارات والقنصليات المصرية في الخارج، ونشاطها في مجال التواصل السياسي والدبلوماسية الشعبية مع الحكومات والمؤسسات الدولية إلا أن هذه الفاعلية سريعا ما تراجعت نتيجة أسباب متعددة، منها:

١. الانقسام حول الأسئلة الاستراتيجية

كانت الاختلافات الداخلية والبيئية لهذه الكيانات المشكلة الأولى التي أدت إلى تحجيم قدرتها على الفعل والتأثير، فعلى سبيل المثال، بنهاية عام ٢٠١٤، كانت أحزاب الوسط والوطن والاستقلال والجبهة السلفية قد أعلنت انسحابها من التحالف الوطني لدعم الشرعية.^{٢٢} هذه الانشقاقات يمكن أن تعزى – ولو بشكل جزئي – إلى الاختلاف حول الوجهة الاستراتيجية التي يجب اتباعها لمناهضة الانقلاب، بالأخص فيما يتعلق بمسألتين:

المسألة الأولى، ما هو المشروع السياسي لهذه الكيانات: هل استعادة الشرعية بمعنى إكمال د. محمد مرسي لمدته الرئاسية، وهو المطلب الذي كانت تصر عليه جماعة الإخوان المسلمين، أم استعادة المسار الديمقراطي بشكل عام ولو بتجاوز الإجراءات السياسية التي اتخذها الانقلاب كعزل الرئيس وتعليق الدستور؟ مع مرور الوقت، وظهور استحالة تحقيق المطلب الأول، بدأت بعض القوى في الانسحاب، مثل حزب الوسط الذي صرح متحدته أن انسحاب الحزب جاء لتجاوز الانسداد السياسي وخلق مسار لاستعادة الديمقراطية.^{٢٣}

المسألة الثانية، والأكثر أهمية، كان سؤال العنف، إذ كانت مذبحتا رابعة والنهضة، وآليات القمع العنيفة التي اتبعتها النظام في مواجهة التظاهرات المناهضة للانقلاب محفزات لتحولات راديكالية في جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها، وبدأت الحركة – لأول مرة منذ عقود – تنتهج نهجا عنيفا بشكل مؤسسي وفق خطة عمل تبنتها في أغسطس ٢٠١٤ وتكونت من ثلاث مراحل: الإنهاك والإرباك – الإفشال – الحسم، هذه

الخطة التي تشكلت على إثرها ما عرف باسم لجان العمل النوعي، وتبنت عمليات عنيفة تتجاوز تأمين المظاهرات إلى استهداف البيئة التحتية وصولاً إلى عمليات اغتيال عقابية، خصوصاً خلال الفترة من ذكرى فض رابعة أغسطس ٢٠١٤ إلى ذكرى يناير ٢٠١٥،^{٢٤}

هذه الاستراتيجية رغم الزخم الذي أحدثته في حينها، لم تنجح في تحقيق أثر سياسي ملموس، فمن جهة لم تخلق ضغطاً كافياً على النظام لتجبره على التراجع ولو جزئياً عن الإجراءات السياسية التي اتخذها منذ الانقلاب، ومن جهة أخرى، أعطته ذريعة لتصعيد العنف والقمع بشكل غير مسبوق بما زاد من حدة الاختلاف داخل تحالف دعم الشرعية، بل وداخل جماعة الإخوان المسلمين كذلك – القوة الرئيسية لهذا التحالف – مما أدى إلى الانقسام الحاد داخل الجماعة منذ منتصف ٢٠١٥، وإلى توقف شبه كامل في الحراك المناهض للانقلاب.

٢. تراجع القدرة على الحشد والتظاهر

بعد حدوث الانقلاب، كانت القوى السياسية المناهضة له – خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين – تتبنى بشكل واعٍ أو غير واعٍ استراتيجية واحدة، وهي استنساخ ثورة يناير واعتصام التحرير في محاولة لإسقاط النظام أو على الأقل إجباره على التراجع، ولذلك، اعتمدت بالأساس على تشكيل مجموعات للحراك الثوري، ظلت نشطة منذ يونيو ٢٠١٣ وحتى منتصف ٢٠١٥، حين أدت الخلافات التنظيمية وتزايد وتيرة القمع إلى توقف هذه الفاعليات بشكل شبه تام.

منذ ذلك الحين، ورغم تكرار الدعوة إلى التظاهر في مناسبات متعددة، إلا أن ذلك لم يسفر عن فاعليات حاشدة إلا في حالات ثلاث: المظاهرات الراضية لاتفاقية تسليم جزيرتي تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية خلال عامي ٢٠١٦-٢٠١٧،^{٢٥} وموجة المظاهرات التي دعا لها المقاول محمد علي اعتراضاً على فساد وسوء إدارة المؤسسة العسكرية لأنشطتها الاقتصادية في سبتمبر ٢٠١٩،^{٢٦} وتلك التي دعا لها في سبتمبر ٢٠٢٠، واستجابت لها بعض القطاعات الشعبية الساخطة من تردي الأوضاع الاقتصادية والمتضررة من قرارات إزالة المباني المخالفة وقانون التصالح.^{٢٧}

وفي الحالات الثلاث، كان للقوى المناهضة للانقلاب عامة وللإخوان المسلمين على وجه الخصوص مشاركة بدرجات متفاوتة، سواء كانت رسمية أو غير رسمية^{٢٨}، إلا أن ذلك لم يشكل ضغطاً حقيقياً على نظام يوليو ٢٠١٣، فالنظام صار متمرساً في وأد الحراك الشعبي مستخدماً أدوات كثيرة مثل: اللجوء إلى العنف المبالغ فيه الذي أسفر عن سقوط الآلاف بين قتيل وجريح في مواجهات مفتوحة مع المتظاهرين، إقرار قانون التظاهر في نوفمبر ٢٠١٣، والذي استخدمه النظام في اعتقال عشرات الآلاف من المعارضين، والحظر القانوني لجماعة الإخوان المسلمين وحزبها، وتفكيك تنظيمها، وهي التي كانت القوة الضاربة في أي حراك شعبي، علاوة على اضطراب عدة آلاف من السياسيين والناشطين لمغادرة البلاد خوفاً من الاستهداف الأمني مما أضعف قدرة القواعد على الحشد والتنظيم.^{٢٩}

٣. محدودية قدرات وخبرات المعارضة في الخارج

بدأ النشاط المعارض لقوى ثورة يناير في خارج مصر منذ الانقلاب، وقد تشكلت عدة مبادرات كما أشرنا سابقاً مثل الائتلاف العالمي للمصريين في الخارج والذي أعلن في نوفمبر ٢٠١٣، وتحالف مصريون في الخارج لدعم الديمقراطية والذي أعلن قبل ذلك في يوليو من نفس العام، والمجلس الثوري

المصري الذي تأسس في أغسطس ٢٠١٤، وكذلك، قام الإخوان المسلمون بتنظيم نشاطهم في الخارج عبر مؤسستين: رابطة المصريين بالخارج المعروفة بمكتب لندن، والتي كانت متواجدة بالفعل مسبقا بهدف تنظيم شؤون الإخوان المصريين الذين يعيشون في المهجر، ولجنة إدارة الأزمة والتي تشكلت من القيادات الذين خرجت من مصر لاحقا بعد الانقلاب.^{٣١} علاوة على ذلك، فقد تأسست عدة مبادرات لإنشاء مظلة سياسية معبرة عن الطيف المعارض المصري في الخارج مثل الجبهة الوطنية المصرية في عام ٢٠١٧،^{٣٢}

هذه الكيانات والمبادرات نشطت عبر عدة وسائل للضغط على نظام ٣ يوليو، سواء بتنظيم فاعليات وتظاهرات في عدة دول في ذكرى ثورة يناير، أو ذكرى الانقلاب العسكري، أو أثناء زيارات الرئيس المصري لعواصم هذه الدول. كما دأبت هذه المؤسسات على إصدار بيانات مناهضة للنظام وسياساته، وداعمة للحراك الشعبي. ونشط أعضاء هذه المبادرات في التواصل السياسي مع المؤسسات الدولية والحكومات الغربية بهدف كشف الانتهاكات التي يقوم بها النظام المصري، وحثها على دعم قضية الديمقراطية في مصر.^{٣٣}

وبعد قرابة السبع سنوات، فإن هذه المبادرات أثبتت محدودية تأثيرها نتيجة عيوب عدة، منها الانقسام وغياب الثقة بين العديد من قيادات هذه المبادرات، ومنها أن بعد هذه النخب عن قواعدها وأحزابها في الداخل قد أعاق كثيرا قدرتها على التأثير، ومنها انشغال غالبية الناشطين والسياسيين الذين أجبروا على الهروب من مصر بشأنهم المعيشي ومحاولتهم الاستقرار في مواطنهم الجديدة، ومنها اتباع النظام في مصر سياسة استهداف أقارب المعارضين في الخارج بالاعتقال أو التهديد لإجبارهم على التوقف عن النشاط، وفوق ذلك كله، فقد نجح النظام المصري – بمعاونة حلفائه الإقليميين مثل الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وإسرائيل – من جعل نفسه حليفاً آمناً وشريكا تجارياً للعديد من العواصم الغربية، بل واعتمد بشكل كبير على شركات التسويق السياسي واللوبيات في الترويج لنظامه داخل دوائر صنع القرار في هذه الدول.

وبالمحصلة، لم تجد المعارضة المصرية في الخارج من أدوات لها إلا القصف الإعلامي عبر المحطات الفضائية مثل قنوات الشرق، ومكلمين، ووطن، والتي – رغم الانتقادات التي توجه إليها فيما يخص حرفيتها ومصداقيتها – تثبت تقارير المشاهدة أن لها جمهوراً واسعاً،^{٣٤} أو حملات منصات التواصل الاجتماعي، مثل حملة باطل.^{٣٥} والملف الآخر الذي نشطت فيه مجموعات الخارج بفاعلية نسبية هو الملف الحقوقي عن طريق التواصل المستمر والاشتراك في إعداد التقارير مع المؤسسات الحقوقية الدولية، لتوثيق الانتهاكات واستصدار البيانات المنددة بحالة حقوق الإنسان في مصر مثل التوصيات التي أصدرها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جلسة الاستعراض الشامل عام ٢٠١٩، والتي بلغت ٣٧٢ توصية تتعلق بأوضاع المعتقلين، وظروف الاحتجاز، وإجراءات التقاضي، والحريات السياسية، والإعلامية.^{٣٦} كذلك، فقد تم رفع بعض القضايا في المحاكم الدولية ضد مسؤولين مصريين متورطين في قضايا تعذيب مثل القضية التي رفعها محمد سلطان أمام القضاء الأمريكي في يونيو ٢٠٢٠ ضد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الأسبق حازم الببلاوي، ورئيس المخابرات العامة عباس كامل، وعدد من اللواتي بوزارة الداخلية بتهمة التعذيب.^{٣٧}

وإجمالاً، فقد عجزت القوى السياسية التي بنيت استراتيجيتها على نزع شرعية النظام عن تحقيق أهدافها، نظراً لاختلافاتها حول المشروع السياسي، ونجاح النظام في تحييد آلية الحراك الشعبي عن طريق زيادة وتيرة القمع لمستويات غير مسبوقة، علاوة على عدم قدرة المعارضة في الخارج الاستفادة من الوسائل المتاحة للحركة مثل العمل الحقوقي، والإعلامي، والتواصل السياسي في مواجهة النظام الذي استطاع – بمعاونة سخية من العديد من القوى الإقليمية – أن يطبع سريعاً علاقاته مع النظام الدولي، وأن ينهي حالة العزلة المؤقتة والعقوبات المحدودة التي فرضت عليه في أعقاب الانقلاب.

ثانياً: قوى ثورة يناير التي اعترفت بنظام يوليو ٢٠١٣

خلال الفترة الانتقالية، اتخذت الغالبية العظمى من القوى غير الإسلامية المنتمية لمعسكر ثورة يناير موقفاً حاداً من القوى الإسلامية، خصوصاً بعد صدامات الاتحادية وإقرار دستور ٢٠١٢، وبدأت صراحةً تنشط مع قوى أخرى محسوبة على نظام مبارك، ومع مؤسسات الدولة العميقة للعمل على الإطاحة بالإخوان المسلمين من السلطة. وقد شكلت هذه القوى ما عرف بـ «جبهة الإنقاذ الوطني» والتي ضمت المرشحين للرئيسيين السابقين: محمد البرادعي، مؤسس حزب الدستور، وعمرو موسى، مؤسس حزب المؤتمر، وحمدين صباحي، مؤسس التيار الشعبي، بالإضافة إلى عدد من الأحزاب والحركات السياسية مثل حزب الوفد، وحزب المصريين الأحرار، والحزب الديمقراطي الاجتماعي المصري، وحركة شباب ٦ أبريل.^{٣٨}

بعد الانقلاب، مثلت هذه القوى ما بات يعرف بالجنح الديمقراطي لنظام ٣ يوليو، والذي يتبنى سردية أن انقلاب الثالث من يوليو كان إجراءً تصحيحياً لثورة ٢٥ يناير، وقد تولى محمد البرادعي منصب نائب رئيس الجمهورية، وشارك عدد من رموز هذه الأحزاب في وزارة حازم الببلاوي،^{٣٩} والتي شهدت أكثر الصدامات دموية بين قوات الجيش والشرطة، وجماعة الإخوان المسلمين وأنصارها، مما ترك صدعاً لا يمكن رآه بين الطرفين.

لاحقاً، تم استبعاد رموز هذه القوى تدريجياً من المشهد السياسي لصالح مجموعة من الأحزاب الجديدة التي تم تأسيس أغلبها تحت إشراف الأجهزة الأمنية، وقد قام عمرو حمزاوي وميشيل دن بتصنيف الأحزاب العلمانية المصرية وفق موقفها من نظام ٣ يوليو كما يلي:

«(١) الدعم الأعمى للدولة وللترتيبات السلطوية الجديدة التي وضعها الجيش قيد العمل، أو (٢) التأييد العام للدولة مترافقاً مع محاولات للحفاظ على قدر من الاستقلال أو حيزاً لانتقاد سياسات حكومية بعينها، أو (٣) إدانة السيطرة العسكرية على العمل السياسي ومعارضة سياسات الحكومة.»^{٤٠}

وقد رفضت أياً من هذه الأحزاب – حتى المعارضة منها – أن تشترك مع جماعة الإخوان المسلمين في اتباع استراتيجية «لعبة النظام»، إذ لم ترفع أياً منها شعار إسقاط النظام، حتى بعد أن ظهر لها استهداف نظام يوليو ٢٠١٣ لمكتسبات ثورة يناير، بل وبعد أن بدأ هذا النظام يستهدف بعض قيادي هذه الأحزاب بالاعتقال أو التشهير الإعلامي. عوضاً عن ذلك، فقد اتبعت الأحزاب العلمانية المعارضة سياسة لعبة الانتخابات، في محاولة منها للاستفادة من أي هامش للعمل السياسي. ويمكن إيجاز ما حققته أهم الأحزاب العلمانية المحسوبة على ثورة يناير في الانتخابات البرلمانية منذ ذلك الحين في الجدول الآتي:^{٤١}

الحزب	سنة التأسيس	انتخابات ٢٠١١	انتخابات ٢٠١٥	انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠	انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠
حزب الوفد	١٩١٩	٣٦	٣٥	٦	٢٥
حزب الكرامة	١٩٩٦	٦	٠	قاطع	٠
حزب المصريين الأحرار	٢٠١١	١٧	٦٥	قاطع	٠
الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي	٢٠١١	١٤	٤	٢	٧
حزب التحالف الشعبي الاشتراكي	٢٠١١	٧	قاطع	قاطع	٠
حزب العدل	٢٠١١	١	قاطع	١	٢
حزب الدستور	٢٠١٢	-	قاطع	قاطع	قاطع

عدد المقاعد التي فازت بها أهم الأحزاب العلمانية المنتمية لقوى ثورة يناير خلال العشر سنوات الأخيرة

أما فيما يخص الانتخابات الرئاسية، فقد حاولت بعض هذه الأحزاب (وهي الدستور والعدل والكرامة والتحالف الشعبي الاشتراكي) أن تتوحد خلف حمدين صباحي في انتخابات ٢٠١٤، إلا أنه مني بهزيمة كبيرة بعد أن حصل على نحو ٣٪ من الأصوات فقط،^{٤٢} وفي انتخابات ٢٠١٨، قررت هذه الأحزاب المقاطعة.^{٤٣} وعلى الرغم من نتائجها الهزيلة والتراجع الكبير في شعبيتها، إلا أن الأحزاب غير الإسلامية المنتمية لثورة يناير حاولت أن تنسق جهودها لتعزيز دورها السياسي، والدفاع عن قضية الديمقراطية، ومن أهم هذه المبادرات:

١. تشكيل تحالف انتخابي تحت اسم «التيار المدني الديمقراطي» لخوض انتخابات برلمان ٢٠١٥، من عدة أحزاب أهمها الكرامة، الدستور، حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وذلك قبل أن يقرر هذه التحالف مقاطعة الانتخابات، وإن اشتركت بعض أحزابها في الانتخابات منفردة لاحقاً.^{٤٤}

٢. تشكيل كتلة برلمانية موحدة في برلمان ٢٠١٥، سميت بتكتل ٣٠/٢٥، وهو تكتل من ١١ نائبا، من الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وحزب التجمع، ومن المستقلين، وقد اشتبك هذا التكتل مع النظام في قضايا عديدة، كمعارضته لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، ومشروع قانون الخدمة المدنية، والموازنة العامة، وتحسين قيادات المؤسسة العسكرية وصندوق مصر السيادي،^{٤٥} وقد تعرض نواب هذا التكتل للتضييق من جانب النظام سواء داخل البرلمان بالإحالة إلى مجالس التأديب، أو خارجه بالتشهير الإعلامي، وذلك قبل أن يخسر معظم هؤلاء النواب مقاعدهم في انتخابات ٢٠٢٠،^{٤٦}

٣. تشكيل تحالف «الحركة المدنية الديمقراطية» في ديسمبر ٢٠١٧، والذي كان امتدادا لتحالف التيار المدني الديمقراطي، وضم ٨ أحزاب بالإضافة إلى ١٤٠ شخصية عامة،^{٤٧} وقد اشتبكت هذه القوى مع النظام في عدة قضايا، أهمها رفض التعديلات الدستورية عام ٢٠١٩، والتي تتيح للرئيس السيسي أن يظل في السلطة حتى العام ٢٠٣٤، وتعرضت للمضايقات الأمنية واعتقال قياداته مثل اعتقال المتحدث باسمه يحيى حسين عبد الهادي. كذلك، فقد فشل هذا التحالف في الاحتفاظ بتماسكه، حيث اختلفت الأحزاب المؤسسة له

حول المشاركة في انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب ٢٠٢٠، وقد عمدت بعض هذه الأحزاب مثل العدل والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي إلى التنسيق منفردة مع أحزاب السلطة مثل حزب مستقبل وطن والشعب الجمهوري، مما دفع أحزاب التحالف الأخرى (التحالف الشعبي الاشتراكي، وتيار الكرامة، والدستور، والعيش والحرية) إلى استبعادهما، وقد أدى ذلك إلى إضعاف الأحزاب المتبقية وسقوط كافة مرشحيها في انتخابات ٢٠٢٠،^{٤٨}

٤. تحالف الأمل، وهي المبادرة التي حاولت بعض أحزاب الحركة المدنية الديمقراطية من خلالها أن تنشئ تحالفا انتخابيا لخوض انتخابات ٢٠٢٠، لكن الأجهزة الأمنية في يونيو ٢٠١٩ أقلت القبض على أعضائها المؤسسين مثل زياد العليمي، وكيل مؤسسي الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، ورئيس حزب الدستور الأسبق خالد داوود، وعضو المكتب السياسي لحزب تيار الكرامة حسام مؤنس، واتهمتهم بمشاركة جماعة إرهابية أهدافها، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر أخبار كاذبة.^{٤٩} تكشف هذه الوقائع عن محدودية استراتيجية «لعبة الانتخابات» التي حاولت قوى ثورة يناير غير الإسلامية أن تتبعها في أعقاب انقلاب ٢٠١٣، فمن جهة تحتاج هذه الاستراتيجية إلى هامش - ولو بسيط - للعمل السياسي لكي يكون لها نتائج ملموسة، ومن جهة أخرى، فإن هذه الأحزاب والقوى ذاتها تعاني من أزمات بنيوية حادة، ونقص في مواردها المادية والبشرية، وزاد من أزمته أنها فشلت في الإبقاء على تنسيق مواقفها السياسية، كما يمكن الزعم أن هذه القوى - بموقفها المتواطئ أو اللامبالي من القمع الذي تعرضت له القوى الإسلامية في مرحلة ما بعد الانقلاب - قد فشلت في مخاطبة جمهور الإسلاميين، الذين يمثلون مخزوننا تصويتيا مهدرا، كان بإمكانها الاستفادة منه ولو جزئيا لتحسين أدائها الانتخابي.

وكحالة المعارضة المصرية في الخارج، تمكنت القوى الديمقراطية في الداخل من إحراز إنجازات محدودة في المجال الحقوقي عبر أنشطة بعض المنظمات التي انخرطت في مقاومة تغول النظام على الحريات السياسية والاجتماعية، مما جعلها عرضة للاستهداف بالغلط والاعتقال مثل مركز النديم، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وكذلك بعض المنصات الإعلامية المستقلة كمدى مصر. وفي بعض الحالات الاستثنائية كذلك، نجحت هذه القوى في تحريك بعض القضايا ضد النظام، ربما كان أهمها على الإطلاق القضية التي قدمت ضد اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية وتسليم جزيرتي تيران وصنافير من المحكمة الإدارية العليا في ٢٠١٧، وقد واكب هذه القضية حراكا جماهيريا واسعا.^{٥٠}

خاتمة

حاولت هذه الورقة أن تستعرض سلوك قوى ثورة يناير خلال العشر سنوات الماضية، وأن تقيم استراتيجياتها، في محاولة لفهم أسباب إخفاقها في الحفاظ على مسار التحول الديمقراطي، ويجدر بنا في النهاية أن نشير إلى ملاحظتين ختاميتين:

أولا: أن سلوك هذه القوى بشكل عام يثير تساؤلا حول مدى التزامها بقضية الديمقراطية، أو حول مدى اتفاقها حول هذا المفهوم الملتبس، ففي أحيان عدة، كانت حدة الصراعات السياسية تدفع بعض هذه القوى إلى القيام بإجراءات استبدادية أو التواطؤ معها، كما أن إدارة هذه الأحزاب والكيانات لاختلافاتها السياسية الداخلية أو البينية تغيب عنه الآليات الديمقراطية في أحيان كثيرة، ويبدو أن بعض القوى قد شاركت في ثورة يناير بحثا عن تدوير النخبة فقط وليس بهدف تغيير قواعد اللعبة، وهو ما يستلزم أن تقوم هذه القوى بمراجعات داخلية لمواقفها السابقة والآتية، وبحوارات مع القوى الأخرى لتقريب وجهات النظر وبناء جسور الثقة.

ثانياً: أنه بغياب استراتيجية واضحة، ومحل توافق واسع بين القوى الديمقراطية المصرية، فستظل المبادرات السياسية التي تقوم بها هذه القوى محدودة الفاعلية والأثر، مع الإقرار بأن الوصول إلى هذا التوافق ليس بالأمر الهين وفق المعطيات الراهنة، من تعاضم آلة القمع، وحالة الانقسام والتشظي التي تعترى هذه القوى، لكن استمرار انقسام هذه القوى حول استراتيجيات العمل: المشاركة عبر المسار الدستوري أم التثوير والصدام المتجاوز لهذا المسار، وغياب نظرية متوافق عليها للتغيير السياسي في مصر سيؤدي إلى إهدار المزيد من الفرص التي قد تتاح لها مستقبلاً.

المراجع

- 1- Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* (Stanford, California: Stanford University Press, 2013), 14-15.
- 2- سيد ضيف الله، «الفصل الثامن: المعارضة باعتبارها مصطلحا سياسيا»، في عبد القادر ياسين، 25 يناير: مباحث وشهادات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص: 189-204.
- 3- Salma Shukrallah, "Egypt Revolution Youth Form National Coalition", *Ahram Online*, 9 February 2011, <http://english.ahram.org.eg/~NewsContent/1/64/5257/Egypt/Politics-/Coalition-of-The-Revolution-Youth-assembled.aspx> (accessed 9 January 2021).
- 4- عزمي بشارة، ثورة مصر: الجزء الثاني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص: 182-188.
- 5- Philippe C. Schmitter, "Democratization and Political Elites", *European University Institute on-line Publications* <http://www.eui.eu/Documents/DepartmentsCentres/SPS/Profiles/Schmitter/DEMOCRATIZATION-AND-POLITICAL-ELITES.REV.pdf> (accessed 9 January 2021).
- 6- Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore; London: Johns Hopkins University Press, 1996), 71-72.
- 7- Sami Zemni, "The Extraordinary Politics of the Tunisian Revolution: The Process of Constitution Making", *Mediterranean Politics* 20,1 (2015): 6-7.
- 8- Egypt Referendum Strongly Backs Constitution Changes, *BBC News*, <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-12801125> (accessed 13 January 2021).
- 9- Tamir Moustafa, "Drafting Egypt's Constitution: Can a New Legal Framework Revive a Flawed Transition?", *Brookings Doha Centre Publications* (2012): 4-5.
- 10- محمد عبد الله، شقوق في جدار تأسيسية دستور مصر، وكالة الأناضول، 19 نوفمبر 2012، <https://bit.ly/39/t3HWO> (تم زيارته في 16 يناير 2021).
- 11- Gianluca P. Parolin, "Constitutions Against Revolutions: Political Participation in North Africa" in *Continuity and Change Before and After the Uprisings in Tunisia, Egypt and Morocco*, eds. Paola Rivetti and Rosita Di Peri, 39 (New York, Oxon: Routledge, 2016).
- 12- Jason Brownlee, Tarek Masoud, and Andrew Reynolds, *The Arab Spring: Pathways of Repression and Reform* (Oxford: Oxford University Press, 2015), 195.
- 13- Mustapha Kamel Al-Sayyid, "The Divergent Trajectories of Arab Dignity Revolts: Egypt and Tunisia" in *Re-envisioning West Asia: Looking Beyond the Arab Uprisings*, ed. Priya Singh, 188,193 (Delhi: Shipra Publications, 2016).
- 14- عربي، المحكمة الدستورية في مصر تقضي بحل مجلس الشورى وبطلان الجمعية التأسيسية وقانون الطوارئ، https://www.bbc.com/arabic/middleeast_130602/o6/2013/egypt_constitutional_rulings (تم زيارته في 17 يناير 2021).
- 15- عربي، https://www.bbc.com/arabic/middleeast_130306/o3/2013/egypt_decree_morsi_elections، 6 مارس 2013، BBC وقف الانتخابات البرلمانية في مصر بقرار من القضاء الإداري، (تم زيارته في 17 يناير 2021).
- 16- Zeinab Abul-Magd, *Militarizing the Nation: The Army, Business, and Revolution in Egypt* (New York: Columbia University Press, 2017), 210-213.
- 17- Khaled Abou El Fadl, "Failure of a Revolution: The Military, Secular Intelligentsia and Religion in Egypt's Pseudo-Secular State" in *Routledge Handbook of the Arab Spring: Rethinking Democratization*, ed. Larbi Sadiki, 266 (Oxon; New York: Routledge, 2015).
- 18- Guillermo O' Donnell and Philippe Schmitter, *Transitions From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies* (Maryland: The Johns Hopkins University Press, 2013), 62.

- 19- Eva Wegner, *Islamist Opposition in Authoritarian Regimes: The Party of Justice and Development in Morocco* (Syracuse: Syracuse University Press, 2011), xxxi.
- 20- <https://web.archive.org/web/20140407072321/http://www.aljazeera.net/news/pages5/ff4fab84-9a4-9e-65bc2b6-c8fe8696047> تحالف جديد لدعم الشرعية بمصر، موقع الجزيرة، 28 يونيو 2013،
(تمت زيارته في 19 يناير 2020).
- 21- خريطة المصريين في الخارج: الانتشار والتأثير، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 30 يناير 2015، ص: 4-7.
- 22- حسين محمود، تحالف دعم الشرعية.. 30 شهرًا في شوارع «الرفض» بمصر، وكالة الأناضول، 30 ديسمبر 2015
3 (تمت زيارته في 19 يناير 2020). <https://bit.ly/35/S3nC>
- 23- رمضان عبد الله، ماذا وراء انسحاب حزب الوسط من تحالف الشرعية؟، موقع الجزيرة، 31 أغسطس 2014،
(تمت زيارته في 19 يناير 2020). <https://bit.ly/3/nVkdWo>
- 24- عمار شرف، ما بين «التاريخية» و«الجديدة»: إلى أين تتجه أزمة القيادة في حركة الإخوان؟ (2-1)،
21 (تمت زيارته في 19 يناير 2020). <https://bit.ly/2/mcLF> موقع مصر العربية، 27 سبتمبر 2015،
- 25- <https://bit.ly/3/sDpCVZ> مظاهرات بمصر ضد تسليم الجزيرتين والأمن يعيق المتظاهرين، عربي 21، 16 يونيو 2017،
(تمت زيارته في 19 يناير 2020). <https://bit.ly/3/sDpCVZ>
- 26- <https://bit.ly/3/poRQrr> ارتفاع عدد المعتقلين باحتجاجات سبتمبر في مصر إلى 3690، العربي الجديد، 19 أكتوبر 2019،
(تمت زيارته في 19 يناير 2020). <https://bit.ly/3/poRQrr>
- 27- جمعة الغضب.. قتيلان وعشرات المعتقلين بمظاهرات مصر والمحتجون يسقطون صور السيسي، موقع
(تمت زيارته في 19 يناير 2020). <https://bit.ly/39/Jw3ye> الجزيرة، 25 سبتمبر 2020
- 28- <https://bit.ly/35/Vcku> اعتقال عشرات المحتجين على اتفاقية تيران صافير بمصر، موقع الجزيرة، 16 يونيو 2017،
7 (تمت زيارته في 19 يناير 2020). <https://bit.ly/35/Vcku>
- 29- حسين محمود، تحالف دعم الشرعية ... 30 شهرًا في شوارع «الرفض» بمصر، وكالة الأناضول، 30 ديسمبر 2015
3 (تمت زيارته في 19 يناير 2020). <https://bit.ly/35/S3nC>
- 30- خريطة المصريين في الخارج: الانتشار والتأثير، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 30 يناير 2015، ص: 4-7.
- 31- ياسر فتحي، «الإخوان المسلمون وثورة يناير- الجزء الثالث»، المعهد المصري للدراسات، سبتمبر 2019، ص: 16.
- 32- طه العيسوي، شخصيات مصرية تدشن جبهة وطنية ومبادئ للعمل المشترك، عربي 21، 3 يوليو 2017،
(تمت زيارته في 20 يناير 2020). <https://bit.ly/2/NmoaqV>
- 33- خريطة المصريين في الخارج: الانتشار والتأثير، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 30 يناير 2015، ص: 4-7.
- 34- <https://bit.ly/3/sJtAMD> طه العيسوي، ماذا قدمت فضائيات المعارضة المصرية بالخارج للثورة؟، عربي 21،
(تمت زيارته في 20 يناير 2020).
- 35- (تمت زيارته في 20 يناير 2020) <https://www.facebook.com/batelsegnmasr> صفحة باطل على الفيس بوك (2020).
- 36- توصية لمصر في حقوق الإنسان: وقف التعذيب وتعليق الإعدام، العربي الجديد، 15 نوفمبر 2019، 372-
(تمت زيارته في 20 يناير 2020). <https://bit.ly/3/qvi4To>
- 37- محمد مغاوري، «البلاوي» يغادر صندوق النقد ... ماذا عن دعوى «سلطان» ضده؟، عربي 21، أكتوبر 2020،
(تمت زيارته في 20 يناير 2020). <https://bit.ly/3/qEht1S>
- 38- <https://carnegie-mec.org/03/09/2013/ar-pub-54977> جبهة الإنقاذ الوطني، مركز مالكوم كير - كارنيجي الشرق الأوسط، و مارس 2013،
(تمت زيارته في 21 يناير 2020). <https://carnegie-mec.org/03/09/2013/ar-pub-54977>
- 39- هند مختار، «اليوم السابع» ينشر القائمة الكاملة لتشكيل حكومة الثورة برئاسة «حازم البلاوي».. السيسي
وعيسى وبهاء الدين نواب لرئيس الوزراء.. واستحداث وزارة للعدالة الانتقالية.. و3 وزيرات للبيئة والإعلام
(تمت زيارته في 21 يناير 2020). <https://bit.ly/3cbRPh1> والصحة»، اليوم السابع، 16 يوليو 2013،

- عمرو حمزاوي وميشيل دن، الأحزاب السياسية العلمانية في مصر: تنازع من أجل الهوية والاستقلال، مؤسسة-40 كارنيجي للسلام الدولي، مارس 2017، ص: 30.
المصدر السابق، ص: 12-13-41
- عمرو هاشم ربيع، انتخابات مجلس الشيوخ المصري لعام 2020: النتائج وتحديات الدور، مركز الإمارات للسياسات، (تمت زيارته في 21 يناير 2020) <https://epc.ae/ar/topic-2020/egyptian-senate-elections-outcomes-and-challenges-to-its-role-in-politics>. (تمت زيارته في 21 يناير 2020)
- <https://bit.ly3/qE8kgo> أحزاب وشخصيات مصرية تعلن مقاطعة انتخابات مجلس الشيوخ، موقع الجزيرة، 23 يوليو 2020، (تمت زيارته في 21 يناير 2020)
- <https://bit.ly2/XZks8L> محمد أحمد، بعد تصدده برلمان 2015 ... كيف انهار حزب «المصريين الأحرار»؟، عربي 21، (تمت زيارته في 21 يناير 2020).
- مصطفى عيد زكي، 14 لونا متنوعا داخل مجلس نواب 2020.. «مستقبل وطن» أغلبية «والنور» يمشي وحيدا | (تمت زيارته في 21 يناير 2020) <http://gate.ahram.org.eg/News.2543586.aspx> إحصاءات، بوابة الأهرام، 14 ديسمبر 2020، (يناير 2020).
- تامر هنداوي، الحركة المدنية المعارضة في مصر تعلن دعم 20 مرشحا في انتخابات البرلمان، القدس العربي، 19 (تمت زيارته في 21 يناير 2020) <https://bit.ly3/coQKbG> أكتوبر 2020،
- https://www.bbc.com/arabic/middleeast_140519/05/2014/egypt_election عربي، 19 مايو 2014، BBC من هم أنصار السيسي وصباحي في انتخابات الرئاسة في مصر؟، 42- (تمت زيارته في 22 يناير 2020)
- <https://www.bbc.com/arabic/middleeast> عربي، 30 يناير 2020، BBC أحزاب مصرية تقرر مقاطعة انتخابات الرئاسة المقبلة، 43- (تمت زيارته في 22 يناير 2020) 42872494-
- 44- 7 Egyptian parties join the Democratic Alliance for Civil Forces: Sabbahi, Cairo Post, 23 July 2014, <https://web.archive.org/web/20141213092118/http://www.thecairopost.com/news/119432/news/7-egyptian-parties-join-the-democratic-alliance-for-civil-forces-sabbahi> (accessed 22 January 2021)
- 45- 7 سمر مدحت، كشف حساب تكتل 25 - 30 أسفل القبة.. رفع راية العصيان في وجه «عبد العال».. وخاض 7 (تمت زيارته في 22 يناير 2020) <https://www.dostor.org/1174838/> معارك ضد النواب.. وأحيل مرتين إلى لجنة القيم، الدستور، 14 سبتمبر 2016، (تمت زيارته في 22 يناير 2020)
- عبد العزيز الفضالي، تكتل «25-30»... قصة تحالف المعارضة الوحيد في برلمان مصر، رصيف 22، 15 أغسطس 2018، (تمت زيارته في 22 يناير 2020) <https://bit.ly/3pbDQLu>
- 46- <https://arbne.ws3/pklzcd> «منزوع الأنياب».. برلمان مصر الجديد خال من المعارضة، الحرة، 11 ديسمبر 2020، (تمت زيارته في 22 يناير 2020).
- 47- Egyptian leftist, liberal parties launch new Civil Democratic Movement, Ahram online, 16 December 2017, <https://web.archive.org/web/20180131142359/http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/285401/Egypt/Politics/--Egyptian-leftist,-liberal-parties-launch-new-Civ.aspx> (accessed 22 January 2021).
- 48- بيان تصحيح المسار.. التأسيس الثاني للحركة المدنية.. ومؤسسوها: لا يمكننا الاستمرار مع أطراف شاركت في (تمت زيارته في 22 يناير 2020) <https://bit.ly3/sPO2vp> قوائم أعدتها الأمن، درب، 30 أغسطس 2020،
- 49- مصر: «تحالف الأمل» تحولت إلى قضية «ثلاجة» لاستهداف النشطاء... ارتفاع عدد المحتجزين إلى 15 بينهم 1 (تمت زيارته في 22 يناير 2020) <https://bit.ly2/YoPmh> 6 فتيات، القدس العربي، 14 يوليو،
- 50- DW الحكم بمصرية «تيران وصنافير» يفرح الشارع ويخرج السيسي، (تمت زيارته في 22 يناير 2020) <https://bit.ly2/MeDegz>، 16 يناير 2017،

عن المؤلف

د. محمد عفان هو مدير الشرق أكاديميا، والقائم بأعمال مدير الشرق للبحوث الاستراتيجية، ومنسق برنامج الشرق للإسلام السياسي، حاصل على درجة الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من معهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكستر ببريطانيا. كما حصل على درجة الماجستير في السياسة المقارنة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. نشرت أطروحته باللغة العربية في كتاب «الوهابية والإخوان: الصراع حول مفهوم الدولة وشرعية السلطة». بالإضافة إلى ذلك، فهو حاصل على دبلوم الدراسات العليا في المجتمع المدني وحقوق الإنسان من جامعة القاهرة، ودبلوم في البحوث والدراسات السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، ودبلوم في الدراسات الإسلامية من المعهد العالي للإسلامية بالقاهرة. تشمل اهتماماته البحثية الحركات الإسلامية السياسية والتحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6

No:68 Postal Code: 34197

Bahçelievler/ Istanbul / Turkey

Telephone: +902126031815

Fax: +902126031665

Email: info@sharqforum.org